

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَأَذَانَ التَّحْطِيطِ وَالشَّعْا وَالذَّوَالِي

خطة الأردن الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة

(٢٠١٦-٢٠١٨)



عمان، تشرين أول ٢٠١٦

فهرس المحتويات

٣	توطئة
٤	مقدمة
٥	إنجازات الأردن السابقة في إطار تنفيذ الخطة الوطنية الثانية ٢٠١٤ - ٢٠١٥
٦	ملاح الخطة الراهنة والمواضيع التي تعالجها
٧	التحديات المرتبطة بمبادرة شراكة الحكومات الشفافة التي تتصدى لها الخطة الثالثة (٢٠١٦ - ٢٠١٨)
٨	الطموحات التي تسعى الخطة الوطنية الثالثة لتحقيقها
٨	منهجية الحكومة للعمل مع المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة (٢٠١٦ - ٢٠١٨)
٩	موجز عن آلية إعداد الخطة والعملية التشاورية التي تضمنتها
١٣	الالتزامات بموجب خطة الأردن الوطنية للأعوام (٢٠١٦ - ٢٠١٨)
١٣	الالتزام رقم ١: تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات
١٥	الالتزام رقم ٢: تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة
١٧	الالتزام رقم ٣: تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام
١٩	الالتزام رقم ٤: تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء
٢٢	الالتزام رقم ٥: اصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠١٧
٢٤	الالتزام رقم ٦: تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً
٢٦	الالتزام رقم ٧: تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن
٢٧	الالتزام رقم ٨: تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي
٢٨	الالتزام رقم ٩: تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية
٢٩	الالتزام رقم ١٠: تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة
٣١	ملخص مصفوفة الالتزامات

١. توطئة:

يسعدني أن أقدم لخطة الأردن الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨)، المبادرة التي تهدف إلى إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، وتكتسب أهمية متزايدة على المستوى الدولي يوماً بعد يوم. لقد تمت دعوة المملكة للمشاركة في هذه المبادرة عند تأسيسها في العام ٢٠١١، وذلك في ضوء الإنجازات المتحققة في مجال تعزيز الشفافية والحاكمية، وخاصة البيئة التشريعية الملائمة والمتوافقة مع مبادئ المبادرة، حيث تعتبر المملكة الدولة العربية الأولى التي حققت معايير الانضمام، وهو اعتراف بصدقية مسيرة الإصلاح التي يقودها جلالة الملك المعظم (حفظه الله)، والتي حفظت أمان الأردن واستقراره وأمنه في أصعب الظروف، وتعد إنجازاً وطنياً، وفرصة لعرض النموذج الأردني في الإصلاح النابع من الداخل.

لقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتعميق النهج التشاوري مع المجتمع المدني في إطار إعداد هذه الخطة، حيث تم توسيع نطاق الفريق الوطني المكلف بإعدادها ليشمل تمثيلاً أوسع لمؤسسات المجتمع المدني في مختلف المحافظات، وكذلك توسيع تمثيل الشباب والمرأة ضمن الفريق، حيث توافق الفريق على الإطار العام للخطة، والجدول الزمني لإعدادها، وآلية التشاور مع المجتمع المدني حولها. كما عقد اجتماعان تشاوريان موسعان بحضور العديد من مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة والمهتمة خلال فترة إعداد الخطة، وتم خلالهما تبادل الآراء حول الخطة ومحاورها والالتزامات التي ستتضمنها.

إننا فخورون بالالتزامات المتقدمة التي تضمنتها الخطة، وتوافق عليها ممثلو الحكومة والمجتمع المدني، والتي سنعمد إلى تطبيق ذات النهج التشاركي أثناء تنفيذها، وإننا على يقين بقدرة مؤسساتنا وبالتعاون مع المبادرة وأدواتها وشبكة مؤسساتها وخبرائها بالعمل على تنفيذ هذه الخطة، والدفع باتجاه المزيد من ديمقراطية العملية التنموية، ومشاركة المواطنين، والحاكمية الرشيدة، وفاعلية القطاع العام، وسيادة القانون، حيث أن مسيرة الإصلاح مستمرة بتوجيهات ملكية واضحة ووفق منهج متدرج ومتوازن ومدروس، وفي هذه المسيرة فإن الحكومة والمجتمع المدني في قارب واحد، شركاء في تحقيق التنمية والإصلاح، إذ لا يزال هناك الكثير لتحقيقه وفق خارطة طريق واضحة المعالم يشكل ميثاق النزاهة الوطنية، والخطة التنفيذية المنبثقة عنه إطاراً شاملاً لها، حيث من المؤمل تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض لتعزيز الشفافية والنزاهة في المملكة، وبما يعود بوافر النفع على المواطنين.

عماد نجيب فاخوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

تكتسب خطة الأردن الوطنية الثالثة للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) أهمية استثنائية كون إعدادها والتخطيط لها تزامن مع جملة من التحديات السياسية والأمنية على صعيد المنطقة، ليس أقلها تصاعد حدة النزاع في بلدين على طول الحدود مع الأردن، سوريا والعراق، وبما يشكله من تهديدات حقيقية للأمن والاستقرار في البلاد. كما ترافق إعداد الخطة مع ازدياد حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي أثقلت كاهل الأردن بشكل متزايد مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، وارتفاع كلفة استضافة اللاجئين السوريين على أرضيه، وبما ينتجه من تحديات هائلة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وشكلت هذه التحديات دافعاً للأردن للمضي قدماً في التخطيط وفقاً لنهج إصلاحي تشاركي، لوضع حلول واستراتيجيات تمكنه من التصدي لها، ولعل أبرز ما شهده العام ٢٠١٦ من دلائل على ذلك التوجه الإصلاحي هو إقرار وثيقة "الأردن ٢٠٢٥"، والتي تحمل في طياتها منهجاً لإدخال إصلاحات جوهرية وواسعة النطاق على طرائق عمل الحكومة والجهاز العام، وبما يضمن أوسع قدر من التشاركية والشفافية في إدارة جوانب النمو الاقتصادي، بما من شأنه أن يعود بوافر النفع على حجم ونوعية الخدمات المتوفرة للمواطنين.

كما وأكد الأردن على أنه عاقد العزم على إتمام مسيرة الإصلاح فيما يتعلق بمكانة وحماية الحقوق الأساسية لمواطنيه، والذي تجلى في إقرار "الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٥" والتي حملت رؤية سياسية ملكية حازمة بضرورة الارتقاء بهذه الحقوق بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، وإعمالاً لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، والتي تتوافق بشكل جوهري مع المبادئ التي تقوم عليها شراكة الحكومات الشفافة. وتم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان والارتقاء بها.

وفي مواجهة عاصفة غير مسبوقة من عدم الاستقرار في المنطقة برمتها، وعلى حدوده، اختار الأردن أن يمضي في مسار المشاركة الشعبية وتعزيز العملية الديمقراطية، وأقر قانوناً جديداً للانتخابات البرلمانية، وأعد العدة، من خلال تمكين الهيئة المستقلة للانتخابات، لإجراء هذه الانتخابات في صيف العام ٢٠١٦. ويُشكل نجاح الاعداد للعملية الانتخابية وانعقادها، تأكيداً على عمق النهج الإصلاحي الذي اختطته القيادة السياسية في البلاد، وترسيخاً للإصلاح باعتباره صمام الأمان الذي يستند اليه الأردن في مواجهته للتحديات التي تعصف به وبالمملكة.

كما أعاد الأردن التأكيد، وبشكل لا ريب فيه، على استمرار توجهاته الإصلاحية، وبالتحديد في تعميق مجرى المشاركة الشعبية في البلاد، من خلال الاعداد لتنفيذ مشروع واسع النطاق لتفعيل اللامركزية في أرجاء محافظات البلاد، كما نص عليه خطاب التكليف الملكي السامي للحكومة الجديدة التي تولت إدارة عملية الانتخابات البرلمانية. ومن شأن

إرساء دعائم اللامركزية أن يتيح مشاركةً على مستوى الحواضن الشعبية في أرجاء البلاد في صنع القرار، وبالأخص ما يمس حياة المواطنين فيها، وأن يزيد من نصيبها في عوائد التنمية الوطنية.

واستلهمت هذه الخطة، فضلاً عن مجموعة الوثائق والاستراتيجيات الوطنية، جملةً من الالتزامات الدولية التي وضع الأردن على عاتقه تنفيذها. وتشكل توصيات الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الانسان جزءاً رئيساً من مصادر اعداد الخطة الراهنة. كما وضعت الخطة نصب اعينها إدماج أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد مقاصد الهدف ١٦ منها، في إطار العمل على الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وإنشاء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

ويُشكل إعداد الخطة الوطنية الثالثة للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، تأكيداً من جانب الحكومة الأردنية على التزامها الصريح بالمبادئ التي تقوم عليها الشراكة، وسعيها لإدماجها في آليات عمل الحكومة والجهاز العام، على أسس من التشاركية والشفافية، وفي إطار سعيها الدؤوب لترسيخ دعائم المساءلة في نهج الإدارة العامة.

٣. إنجازات الأردن السابقة في إطار تنفيذ الخطة الوطنية الثانية ٢٠١٤-٢٠١٥

تقدمت الحكومة الأردنية في إطار خطتها الثانية بأربعة عشر التزاماً، تتعلق جميعها بتحسين الأداء الحكومي العام وتطوير مؤشرات قياس التحسن في مجمل الأداء الحكومي العام، وتم إنجاز سبع التزامات منها بالكامل، في حين يجري العمل على استكمال إنجاز الالتزامات المتبقية، وشملت الإنجازات المذكورة ما يلي:

- اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدات الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،....).
- حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال التدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة؛ تعزيز البرامج والربط الالكتروني وتحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.

- تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في تقديم الخدمات، وتحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة، والتي يتم الوصول إليها من خلال الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتتسجم مع الممارسات الفضلى.
- إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم معايير تقديم الخدمات وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم المطلوبة.
- تحديث منظومة الخدمة المدنية، ومراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليوكب التطورات والتغييرات التي تطرأ على الوظيفة العامة؛ وتضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة.
- تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة.
- إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.

٤. ملامح الخطة الراهنة والمواضيع التي تعالجها

تعالج الخطة الثالثة للأردن للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) عدداً من المواضيع، من خلال تقديم عشر التزامات جديدة تتقاطع بشكل أساسي وكامل مع مبادئ شراكة الحكومات الشفافة.

فعلى الجانب المتعلق بمبدأ إتاحة الوصول إلى المعلومات، تقدم الخطة التزاماً رئيساً يتجسد فيه سعي الحكومة الأردنية إلى تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول إلى المعلومات، كما وقدمت في نفس الإطار التزاماً آخر يسعى لتعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام المعلومات المتعلقة بنظام العدالة، بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة.

وعلى الجانب المتعلق بمبدأ تعزيز المشاركة الشعبية، تسعى الحكومة الأردنية من خلال التزامها بتعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام إلى تعزيز أوجه المشاركة الشعبية في الحياة العامة من خلال الدور المستقل لوسائل الإعلام في نشر التقارير والتغطيات المتعلقة بأداء الحكومة، كما وقدمت الحكومة التزاماً بإصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠١٧، في إطار إرساء عملية تخطيط لامركزية تجعل من صناعة القرار عملية محلية خالصة بما يجعل من الاستجابة والنقاش في مركز صنع القرار استجابةً لأولويات المواطن في موقعه، كما يقدم الأردن التزاماً جديداً آخر يتعلق بتطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغييرات المناخية.

وفيما يتعلق بمبدأ المُساءلة، فقد قدمت الحكومة الأردنية في إطار هذه الخطة الثالثة، التزامات تنص على تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل معها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء، ويقع في إطار ذلك الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين والشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية، كما قدمت الحكومة التزاماً بتبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي في إطار سعيها لتمكين المواطنين من الاشتراك في إخضاع الحكومة وقراراتها للتقييم والتدقيق.

وعلى صعيد استخدام التكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية وتحسين الخدمات، فقد قدمت الحكومة الأردنية التزامين جديدين، يسعى أحدهما الى تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً، في حين ينص الآخر على تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطنين.

٥. التحديات المرتبطة بمبادرة شراكة الحكومات الشفافة التي تتصدى لها الخطة الثالثة (٢٠١٦-٢٠١٨)

توافقت التزامات الأردن الجديدة بموجب الخطة الثالثة مع عدد واسع من التحديات التي تعالجها مبادرة الحكومات الشفافة، وأبرزت الالتزامات في الخطة، منفردة أو مجتمعة سعياً أردنياً للتصدي لتلك التحديات، والمتعلقة بـ:

- تعزيز المصداقية العامة للأداء الحكومي؛
- زيادة الوصول الى المعلومات؛
- توفير خدمات العدالة والوصول الى المعلومات المتعلقة باستخدام نُظمها؛
- تعزيز الإعلام والحريات العامة؛
- زيادة المصداقية العامة؛
- محاربة الفساد؛
- تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس شؤون حياتهم اليومية ومن ضمنها الخدمات التي يحصلون عليها؛
- الرقابة المباشرة والمحلية على مجريات صناعة القرار؛
- تحسين مجموع الخدمات المقدمة إلى المواطنين في مجال الصحة وسهولة الوصول الى المعلومات؛
- تعزيز رقابة المواطنين وتحسين مستوى خدمات الجهاز العام؛
- تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام؛
- تشجيع الإصلاح المالي؛
- تحقيق مجتمعات أكثر أمناً والتصدي للمخاطر والكوارث والمخاطر البيئية.

٦. الطموحات التي تسعى الخطة الوطنية الثالثة لتحقيقها

أبرزت الخطة الثالثة عدداً من الطموحات التي تسعى الحكومة الأردنية الى تعزيز مجرى تحققها من خلال الالتزامات التي أخذتها على عاتقها، وتتلخص بنودها في الإطار التالي:

- إرساء سياسات مستقرة، وإشاعة استخدام أفضل الممارسات والمعايير الدولية، في كافة الالتزامات التي قدمتها.
- تعزيز بنية التسهيلات المتاحة للمواطنين لاستخدام الخدمات والانتفاع بها.
- ترسيخ ركائز النهج التشاركي في عمل وتخطيط الأجهزة الحكومية.
- ترسيخ آليات النظم والتعامل الجدي معها في إطار أوسع لتدابير المساءلة وزيادة ثقة المواطنين بآليات الشكاوى.
- تعميق مسار اللامركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي، وجعل الأداء الحكومي العام أكثر شفافية.
- تعزيز الوضوح والاستقرار فيما يتعلق بإجراءات الجهاز العام وأدائه لدى المواطنين باستخدام الإفصاح وإتاحة الوصول الى المعلومات.
- تشجيع نمو الاقتصاد المجتمعي وتحفيز بيئة حاضنة للابتكار والريادة في سياق تطوير خدمات وموارد مالية جديدة، بالإضافة الى تمكين المجتمع المدني من التخطيط البرامجي الفعال، باستخدام البيانات المفتوحة.

٧. منهجية الحكومة للعمل مع المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة (٢٠١٦-٢٠١٨)

تسعى الحكومة الأردنية للعمل مع مؤسسات وممثلي المجتمع المدني لإرساء قواعد راسخة، ومُستدامة، لمشاركة ممثليه في نقاش تنفيذ الالتزامات الواردة بموجب هذه الخطة، كما وستعمل الحكومة على افساح المجال لممثلي المجتمع المدني ومؤسساته للانخراط بشكل فاعل في إثراء هذه الخطط، ودراسة تنفيذها بشكل معمق، وإبداء الآراء والتوصيات حولها، ونقدها ان تطلب الأمر، من خلال آلية منهجية ومنظمة تقوم على أسس من الشفافية والإفصاح والنقاش المفتوح.

وفي سياق سعيها لتعزيز النهج التشاركي في تنفيذ هذه الخطة، فستسعى الحكومة جاهدةً للتأسيس لآليات لإشراك ممثلي المجتمع المدني، والجمهور الذي تمثله منظمات المجتمع المدني، في مجرى التنفيذ، وتغذية مسيرة العمل بالمشورة والتوصيات والمعلومات، كما وستدرس الحكومة الإفادة من عدد من الأدوات والوسائل التي تكفل الاطلاع بشكل كاف وأمين على آراء ووجهات نظر منظمات المجتمع المدني، سواء فيما يتعلق بعملية تنفيذ الالتزامات، أو في التخطيط المستقبلي. وأحد الوسائل قيد الدراسة هي مأسسة استبيان وطني يتخصص باستطلاع آراء ممثلي المجتمع المدني حول قضايا مثل:

- معيقات التواصل والاتصال مع ممثلي الحكومة.
- المواضيع والقضايا التي تنصدر الاهتمام والتي تستدعي التواصل مع الحكومة.
- قدرات وجاهزية منظمات المجتمع المدني لوضع تصورات منهجية حول القضايا العامة .
- احتياجات بناء القدرات والتطوير التي تستلزمها منظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة في تنفيذ الالتزامات.

٨. موجز عن آلية إعداد الخطة والعملية التشاورية التي تضمنتها

في شهر أيلول من العام ٢٠١٥، قام رئيس الوزراء بالإعلان عن تشكيل فريق عمل لإعداد الخطة الثالثة للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة، وضم الفريق ممثلين عن كافة الجهات الحكومية والوطنية المعنية، بالإضافة الى ممثلين عن المجتمع المدني ومنظمات المرأة والشباب، وضم فريق العمل الجهات التالية:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
- وزارة تطوير القطاع العام
- دائرة الموازنة العامة
- هيئة مكافحة الفساد
- المركز الوطني لحقوق الانسان
- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين
- الهيئة التنسيقية لمنظمات المجتمع المدني (همم)
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- رئيس هيئة شباب كلنا الأردن

ونشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إطاراً زمنياً لإعداد خطة العمل الثالثة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، والذي تضمن عقد لقاءات تشاورية لفريق العمل للاتفاق على المخطط التمهيدي لخطة العمل الثالثة وللاتفاق على هيكل خطة العمل. كما ونص إطار الإعداد الذي نشرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تعميم الخطة إلى جميع منظمات المجتمع المدني المهمة من أجل جمع الردود حول مسودة الخطة.

ودعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، في سلسلة من الإعلانات المنشورة في الصحف اليومية الأردنية، ومن خلال موقعها الإلكتروني، المؤسسات والجهات المهتمة لإرسال بريد إلكتروني يتضمن عناوين الاتصال لهذه المؤسسات بهدف تزويدها بمسودات الخطة الجدول الزمني لإعدادها لإبداء الاقتراحات حولها، وخصصت الوزارة البريد الإلكتروني OGP@mop.gov.jo لهذه الغاية.

عقد فريق العمل بإعداد الخطة أربعة اجتماعات للاتفاق على الإطار العام للخطة، والجدول الزمني لإعدادها، وآلية التشاور مع المجتمع المدني حولها، ووضع مسودة أولية بناءً على مراجعة دقيقة لمختلف الخطط الوطنية والاستراتيجيات ذات العلاقة، والخطط السابقة في إطار الشراكة، والتقارير الخارجية حول تقدم سير العمل، بالإضافة إلى الالتزامات التي أقرتها الحكومة بموجب عضوية الأردن في معاهدات أو اتفاقيات ذات علاقة.

وعاودت وزارة التخطيط والتعاون الدولي السعي للوصول إلى أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني بهدف اطلاع ممثلها على مجريات التخطيط للخطة الثالثة بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، ولتوسيع ورفع الوعي حول هذه المبادرة. وفي صيف ٢٠١٦، أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي استبياناً ووزعته بالبريد الإلكتروني لأكثر من ١٥٠ منظمة مجتمع مدني في أرجاء الأردن، وتضمن الاستبيان مقدمةً شرحت الغاية منه وقسمين رئيسيين، الأول منهما تم تخصيصه للتزود بمعلومات عن المؤسسات المشاركة في تعبئة الاستبيان، في حين حُصص الثاني للأسئلة الخاصة بمبادئ شراكة الحكومات الشفافة. ورافق الاستبيان ورقة تعريفية بالمبادئ التي تقوم عليه شراكة الحكومات الشفافة والتحديات التي تواجهها، وباللغة العربية.

ويتلخص هدف الاستبيان في مد جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني في كافة أرجاء الأردن، بهدف توسيع دائرة المشاركة في صياغة وإعداد الخطة الوطنية الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، وعلى قاعدة أن يُشكل فرصةً لمزيد من اشراك هذه المنظمات في الجهود الرامية الى تنفيذ الالتزامات الحكومية الواردة بموجب الخطة، وإعداد الخطط المستقبلية.

2. حول أولويات مبادرة الحكومات الشفافة			
2.1 إتاحة الوصول إلى المعلومات			
2.1.1 المعلومات الحكومية متاح الوصول لها حالياً بشكل كاف			
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا	
2.1.2 المعلومات الحكومية متوفرة			
<input type="checkbox"/> حين يتم التقدم بطلب للحصول عليها		<input type="checkbox"/> حين تقوم الدوائر المعنية بنشرها فقط	
2.1.3 ما هي أهمية الحصول على معلومات تتعلق بعمل الحكومة؟			
لتسهيل الرقابة على أدائها	للإفادة منها في التخطيط البرامجي	لإطلاع المواطنين على سير أعمال الحكومة	جميع ما ورد ذكره
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
2.1.4 ملاحظات			
2.2 المشاركة الشعبية			
2.2.1 الآليات التي توفرها الحكومة حالياً كافية لاطلاع المواطنين على عملية صنع القرار؟			
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا	
2.2.2 أي من الإصلاحات التالية ترونها ضرورية في الوقت الحالي			

وبحلول نهاية الأسبوع الأول من ٢٠١٦/٩، تسلم طاقم عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي استمارات الاستبيان من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة عبر البريد الإلكتروني، في وقت ساهمت المعلومات التي وفرتها الاستمارات الى اثراء وتعزيز عملية التخطيط لمسودة الخطة الثالثة، كما ساهمت بشكل أساسي في توفير معلومات عن هذه المنظمات ومهدت لدعوته للمشاركة في عملية الإعداد النهائي للخطة وتقديم الاقتراحات حولها.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بنشر نتائج تحليل استمارات الاستبيان ونتائج على موقعها الإلكتروني ووضعت رابطاً بارزاً للصفحة المخصصة للشراكة الحكومية الشفافة <http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=25> على الصفحة الرئيسية لموقعها.



ودعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٤٥ منظمة مجتمع مدني في إطار متعدد من الاختصاصات والاهتمامات الى المشاركة في لقاء تشاوري أولي حول مسودة الخطة الثالثة والالتزامات الواردة فيها بهدف تبادل الآراء حولها واستقبال ملاحظات ممثلي منظمات المجتمع المدني حولها. وانهقد اللقاء التشاوري في ٢٥ سبتمبر/أيلول بمشاركة ممثلين عن ٢٥ منظمة مجتمع مدني. وتمخض اللقاء الأولي عن توافق عام على ضرورة تخصيص مزيد من الوقت لاطلاع هذه المنظمات على المسودة بمزيد من التعمق والفحص.

وكانت الوزارة قد نشرت المسودة الكاملة للخطة الثالثة على موقعها الالكتروني عبر الصفحة المخصصة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة المُشار إليها أعلاه.

وعقدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقاءً تشاورياً ثانياً لمنظمات المجتمع المدني، وضم ممثلين عن ٣٠ منظمة غير حكومية، وممثلين عن وزارات وجهات حكومية التزمت بتنفيذ الالتزامات الواردة في مسودة الخطة. وانهقد اللقاء في ١٦ أكتوبر/تشرين أول وتمخض عن ورود المزيد من الاقتراحات لتحسين الخطة.

واستمر طاقم وزارة التخطيط والتعاون الدولي المكلف بالتنسيق لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة باستقبال الاقتراحات من قبل ممثلي منظمات المجتمع المدني عبر البريد الالكتروني حتى اللحظات الأخيرة من عمر صياغة الخطة بشكلها النهائي في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٦.

٩. الالتزامات بموجب خطة الأردن الوطنية للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨)

الالتزام رقم ١: تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات	
إتاحة الوصول الى المعلومات	
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ 1/1/2017 - 30/11/2018	تحديد فيما اذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به الترام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	الحكومة الأردنية
اسم الشخص المسؤول في الجهة المنفذة	وزارة الثقافة
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	أكدت الخطة الوطنية لحقوق الانسان بوضوح على ضرورة تعديل وتفعيل قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومة، اقراراً منها بوجود أوجه خلل في تطبيق إطار القانون الراهن (صدر ٢٠٠٧)، في حين التزمت الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية بمراجعة التشريعات المتعلقة بحماية حق الحصول على المعلومة، كما قبلت الحكومة الأردنية مجموعة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان في ٢٠١٣، والتي أشارت الى ضرورة العمل على مراجعة البيئة الناظمة لحق الوصول الى المعلومات. ويعاني إطار إنفاذ قانون حق الوصول للمعلومات من ضعف عام في توفر الإجراءات المصاحبة للقانون، بالإضافة الى أن القانون الحالي ليس وحده الذي يعالج المسائل المتعلقة بالوصول للمعلومات، فضلاً عن الصعوبات الفنية والإدارية في نظم إدارة المعلومات لدى الجهاز العام.
الهدف الرئيس	مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في الوصول للمعلومات مع المعايير الدولية وفضلي الممارسات.
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	اجراء مراجعة للمنظومة التشريعية وتحديد الإشكاليات القائمة في الممارسات ونظم إدارة المعلومات وطرح حزمة تعديلات تشريعية واجرائية.
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	تعزيز المصداقية العامة للاداء الحكومي، وزيادة الوصول الى المعلومات، في سياق تشجيع مناخ من الحريات العامة.
وجه الصلة	يتصل هذا الالتزام بشكل مباشر مع مبدأ إتاحة الوصول للمعلومات، ويُشكل تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات العامة والتي تمس حياتهم ولهم الحق في الحصول عليها، حجر الزاوية في إرساء قواعد المساءلة والمشاركة الشعبية بشكل عام.

تطمح الحكومة الأردنية الى إرساء سياسات مستقرة، مبنية على أفضل الممارسات والمعايير الدولية، في مجال اتاحة الوصول للمعلومات. كما وتطمح الحكومة من خلال ذلك، الى تعزيز وسائل إدارة اتاحة المعلومات في الجهاز العام بما يُمكن المواطنين من الوصول الى المعلومات التي تهمهم من دون أو بأقل قدر ممكن من العقبات الإدارية والبيروقراطية أو الموانع التشريعية.		الطموحات
تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/١٢/٢٥	٢٠١٧/٤/١	١. مراجعة متخصصة لمنظومة التشريعات الأردنية؛ تشكيل فريق وطني للمراجعة يضم مؤسسات المجتمع المدني.
٢٠١٨/٢/٢	٢٠١٨/١/٢	٢. وضع مصفوفة تُبين العوائق والعقبات ومواضع الإشكال في القوانين والتشريعات
٢٠١٨/٤/٢	٢٠١٨/٣/٢	٣. تطوير ورقة سياسات تتضمن توصيات للتعديلات والممارسات الفضلى الممكنة
٢٠١٨/٦/٢٨	٢٠١٨/٤/٢٨	٤. طرح حزمة المراجعة أمام البرلمان الأردني لإجراء التعديلات المناسبة

الالتزام رقم ٢: تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة

إتاحة الوصول للمعلومات	
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٧/١٢/٣٠	تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	وزارة العدل
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	كشف التعداد العام للسكان الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام ٢٠١٥ أن نسبة السكان من ذوي الإعاقات الجسيمة تشكل ٢.٦٤% من تعداد السكان، في حين تصل نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة بمختلف الدرجات حوالي ١١% من تعداد السكان العام، ويفتقر نظام العدالة، ومن ضمنه المحاكم، إلى نظم وآليات توفر المعلومات حول مجريات عملية التقاضي، والبيانات، والمعطيات الأساسية المتعلقة بإجراءات التقاضي، أو المعلومات الإرشادية عن استخدام المحاكم، للأشخاص ذوي الإعاقة بطرق يتمكنون من فهمها واستخدامها، كطريقة بريلا أو بطرق مبسطة، كما لا يتوفر نظام ربط الكتروني، أو قاعدة بيانات الكترونية، توفر للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاطلاع على معلومات تتعلق بسير عملية التقاضي أو أي من المعلومات الأخرى الخاصة بمجريات وإجراءات نظام العدالة، بطريقة تتضمن أي من التسهيلات والتيسير المعقول. ومن شأن غياب إتاحة هذه المعلومات أن يعيق توفير خدمات أساسية لجمهور من السكان، وبالتحديد تلك المتعلقة بالوصول إلى نظام العدالة واستخدامه.
الهدف الرئيس	إتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات المتعلقة باستخدام خدمات نظام العدالة
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	تهيئة البيانات المتوفرة لدى القطاع القضائي بوسائل تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها وبما يتناسب مع طبيعة ونوع الإعاقة.
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	توفير خدمات العدالة والوصول إلى المعلومات المتعلقة باستخدام نظمها.
وجه الصلة	يتصل هذا الالتزام وينقطع بشكل مباشر مع مبدأ إتاحة الوصول إلى المعلومات من خلال تركيزه على توفير معلومات لا غنى عنها لفئة من المجتمع لا تتمكن من الوصول إلى المعلومات بصيغها المتاحة لباقي فئات المجتمع بسبب الإعاقة. ويُنصح هذا الالتزام أيضاً، التقاطع مع مبدأ تشجيع استخدام التكنولوجيا على نحو يُتيح توفير الخدمات الأساسية للسكان بشكل يضمن مشاركتهم في النظام القانوني المُطبق في البلاد.

الطموحات

فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة فإن شفافية الإجراءات الحكومية، ومن ضمنها تلك المتعلقة باستخدام نظام العدالة، تشمل وبشكل أساسي أن تتضمن هذه الإجراءات جهوداً لتوفير أكبر قدر ممكن من التسهيلات التي تضمن إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع، ومن دون التهيئة المناسبة، فستبقى الإجراءات الحكومية غامضةً ومجهولةً وغير قابلة للاستخدام من قبل أفراد هذه الفئة من المجتمع. ويتمثل طموح هذا الالتزام بحصر الوثائق والارشادات والمعلومات العامة حول سير عملية التقاضي المطلوب توفيرها؛ ترجمة هذه الوثائق الى طريقة بريل وتوفير نسخ الكترونية صالحة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إدخال تعديلات على المواقع الإلكترونية للجهات ذات الصلة (وزارة العدل، المجلس القضائي، الخ) بحيث تتضمن صفحات قابلة للاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/١/١٥	٢٠١٧/١/١	١. انشاء فريق عمل يضم الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية وتصميم إطار عمله
٢٠١٧/٤/١٥	٢٠١٧/١/٣٠	٢. حصر إطار المعلومات والبيانات التي لا غنى عنها للتعرف على إجراءات المحاكم والأدلة الإرشادية والتي يجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة بريل أو بطرق مبسطة أخرى.
٢٠١٧/٩/١٥	٢٠١٧/٨/٥	٣. إجراء تصاميم لعينات اختبارية من الوثائق لاستخدامها في عدد محدود من المحاكم المركزية
٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/٩/٣٠	٤. قياس فاعلية الوثائق المعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مجموعات استخدام تضم أشخاص من ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات
٢٠١٧/١٢/٣٠	٢٠١٧/١١/١٥	٥. زيادة عدد الوثائق المعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في المحاكم الأردنية بنسبة لا تقل عن 1% من مجموع هذه الوثائق

الالتزام رقم ٣: تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام

المشاركة الشعبية والمساءلة	
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٨/٦/٣٠	تحديد فيما اذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	مكتب وزير الدولة لشؤون الإعلام
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
<p>أقرت الخطة الوطنية لحقوق الانسان والخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، الحاجة الى اجراء مراجعة وتعديلات للإطار التشريعي المُنظم لعمل وسائل الإعلام، ومواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير مع الدستور، واتخاذ تدابير تعالج القضايا المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام، وتنظيم عمل القطاع الإعلامي بما من شأنه تعزيز حماية الحق في حرية الرأي والتعبير وضمان حق الجمهور في المعرفة. ويسعى هذا الالتزام لمعالجة الآثار التي ترتبت عن الاتساع المتزايد في حجم قطاع الإعلام وبروز ظاهرة الاعلام الالكتروني على نحو واسع، والحاجة الى أدوات تنظيمية وتشريعية تتماشى مع هذا النمو.</p>	
الهدف الرئيس	ضمان استقلالية عمل وسائل الإعلام وحماية الحق في التعبير
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	تصميم وتنفيذ إطار فني لحصص الممارسات الفضلى الواجب القيام بها لتعزيز حرية الإعلام، وبما يتضمن وضع حزمة من التعديلات التشريعية أمام البرلمان للنظر فيها
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	تعزيز الإعلام والحرية العامة
وجه الصلة	يتصل هذا الالتزام بشكل جوهري بتعزيز أوجه المشاركة الشعبية في الحياة العامة، بالإضافة الى تعزيز سبل المساءلة المتاحة للجمهور من خلال الدور المستقل لوسائل الإعلام في نشر التقارير والتغطيات المتعلقة بعمل الجهاز العام وأداء الحكومة بما فيها نقد أداء هذا الجهاز
الظموحات	تطمح حكومة الأردن في أن تُسفر جهودها في هذا المضمار عن انشاء مظلة من السياسات والتشريعات والممارسات التي تضمن عمل وسائل الإعلام واستقلاليتها، على أسس من التشارك مع المجتمع المدني ومؤسساته، وبناء على المعايير الفضلى في هذا المضمار، وبما يوفر مزيداً من الضمانات لحرية التعبير

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/٥/١	٢٠١٧/١/١	١. انشاء إطار وطني ذي دور استشاري للأطراف ذات المصلحة في مجال حرية الإعلام (الحكومة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، النقابات، الخبراء)؛
٢٠١٧/٩/١٥	٢٠١٧/٥/١٥	٢. جمع كافة التوصيات والاقتراحات المتعلقة بتحسين الحريات الإعلامية من كافة المصادر
٢٠١٨/١٢/٣٠	٢٠١٨/٤/١	٣. انشاء آلية لإشراك الجمهور في نقاش واثراء المواضيع المتعلقة بحرية الإعلام (منصة الكترونية تفاعلية).

الالتزام رقم ٤: تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء

المساءلة

أ. الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين

تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٨/١١/٣٠	تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، منسق حقوق الانسان في رئاسة الوزراء
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	يعالج هذا الالتزام تعدد الآليات التي يفترض بها استقبال ومتابعة شكاوى المواطنين. وأدرك واضعو الخطة الوطنية لحقوق الانسان حجم الإشكاليات التي قد يتسبب بها هذا التعدد، ووضعت الخطة نصب أعينها انشاء قاعدة بيانات الكترونية تشتمل على كافة الشكاوى المسجلة في الأردن. كما يسعى الالتزام في ذات الوقت الى رفع درجة الجدية في استقبال ومتابعة الشكاوى، وتفعيل خيارات المساءلة، والقضائية منها ان تطلب الأمر
الهدف الرئيس	اتاحة استخدام آليات استقبال الشكاوى والتظلم من قبل المواطنين على نحو أفضل وأوسع وأكثر تنظيماً وفاعلية
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	انشاء قاعدة بيانات الكترونية موحدة لشكاوى المواطنين تضمن لهم استخدامها ومتابعة الإجراءات الخاصة بالشكاوى في كافة مراحلها، على قاعدة من احترام المساواة بين الجنسين في استخدام وإدارة النظام
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	زيادة المصداقية العامة؛ محاربة الفساد وتعزيز اخلاقيات الوظيفة العامة
وجه الصلة	يرتبط هذا الالتزام بتعميق مبادئ المساءلة في ممارسات الأجهزة العامة من خلال إتاحة المجال لعملية رقابة شعبية على مسار عملية التظلم والشكاوى في الجهاز الحكومي العام.
الطموحات	تطمح الحكومة الأردنية الى ترسيخ آليات التظلم والتعامل الجدي معها جزءاً من إطار أوسع للمساءلة من خلال ربط النظر في هذه الشكاوى بإطار صارم من المتابعة الإدارية والقضائية. كما وتطمح الحكومة إلى أن تُقضي الإجراءات المتخذة في إطار هذا الالتزام الى اسناد عمل الأجهزة الرقابية، الحكومية والعامة منها، وبناء جسور من الاتصال المباشر بينها وبين الجمهور.

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/٤/١٥	٢٠١٧/٢/١٥	١. صدور تعليمات من الحكومة لأجهزتها ودوائرها المختصة بالعمل والتعاون لإنشاء قاعدة بيانات الشكاوى، وتسمية دائرة حكومية بعينها، لتقوم بإدارة عملية جمع البيانات، وتحديد مواصفات نظام قاعدة البيانات وطرق الربط بين الدوائر والأجهزة المعنية في إطار قاعدة البيانات.
٢٠١٧/٧/٣٠	٢٠١٧/٤/١٨	٢. العمل على تصميم نظام عمل قاعدة البيانات، واعداده فنياً
٢٠١٧/١٢/٣٠	٢٠١٧/٨/١٥	٣. اجراء عينات تجريبية لعمل نظام قاعدة البيانات بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبعض الجامعات، على أن يُتيح نظام قاعدة البيانات: ٣.١. توفير آلية لوصول المواطنين الى قاعدة البيانات الخاصة بالشكاوى؛ ٣.٢. تمكين المواطنين من متابعة الإجراءات الخاصة بالشكاوى في كافة مراحلها إلكترونياً؛ ٣.٣. تمكين المواطنين من تسجيل ملاحظات على مجرى متابعة الشكاوى؛
٢٠١٨/٣/١٥	٢٠١٨/١/٥	٤. إلزام أجهزة الحكومة بنشر رابط الموقع الخاص بقاعدة البيانات في أماكن بارزة للعيان في مكاتبها وعلى صفحاتها الإلكترونية، من خلال تعميم من رئيس الوزراء

الالتزام رقم ٤: تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل معها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء		
ب. الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها		
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - مستمر	تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد	
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	وزارة تطوير القطاع العام	
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	يساهم هذا الالتزام في تعزيز آليات استقبال الشكاوى من خلال توفير نوافذ مركزية لاستقبالها جنباً إلى جنب مع النوافذ الفردية المتوفرة في الدوائر الحكومية مع ضمان وجود نافذة مركزية خاصة بالشكاوى على الخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتقديمها.	
الهدف الرئيس	توفير المزيد من القنوات لاستقبال الشكاوى من قبل المواطنين والمتعاملين مع الحكومة على نحو أوسع وأفضل وأكثر تنظيماً.	
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	انشاء نظام الكتروني لإدارة عملية استقبال الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها، ومتابعة معالجتها بكافة مراحلها على قاعدة احترام المساواة والعدالة والشفافية.	
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	زيادة المصداقية العامة؛ محاربة الفساد	
وجه الصلة	تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتمكين المواطنين من إيصال صوتهم للحكومة وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في استقبال ومعالجة الشكاوى وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية تطوير الخدمات الحكومية.	
الظموحات	تطمح الحكومة الأردنية من خلال توفير نظام الكتروني الى زيادة مشاركة المواطنين وثقتهم بآليات استقبال الشكاوى ومعالجتها وذلك من خلال قدرة المواطن على متابعة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة شكاوهم.	
مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ	بدء التنفيذ	نهاية التنفيذ
١. إصدار نظام تشريعي (نظام/تعليمات) يُأسس وجود نظام مركزي لاستقبال الشكاوى على الخدمات الحكومية.	٢٠١٧/١/١	٢٠١٧/٣/٣٠
٢. إطلاق النظام الإلكتروني الخاص باستقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها.	٢٠١٧/١/١	٢٠١٧/٣/٣٠
٣. إتاحة النظام لاستقبال الشكاوى وتوفير النظام كتطبيق على الهواتف النقالة/موقع وزارة تطوير لقطاع العام/مركز الاتصال الوطني/بوابة الحكومة الالكترونية.	٢٠١٧/٧/١	مستمر
٤. عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لشرح النظام وآلية عمله.	٢٠١٧/٤/١	٢٠١٧/٦/٣٠
٥. إطلاق حملة ترويج النظام الإلكتروني لمختلف قنوات استقبال الشكاوى.	٢٠١٧/٧/١	مستمر
٦. إصدار ونشر تقارير ربعية بالشكاوى التي يستقبلها النظام ومتابعة معالجتها مع الدوائر المعنية بالإضافة الى تقرير الشكاوى العالقة.	الربع الثالث ٢٠١٧	مستمر

الالتزام رقم ٥ : اصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠١٧

المشاركة الشعبية	
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٧/٣/٣٠	تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	وزارة الداخلية
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
في الوقت الراهن تقوم أجهزة الحكومة المركزية بالتخطيط للمنطقة او المحافظة من خارجها، وبما لا ينسجم مع مبدأ اتاحة المجال أمام المواطنين في تلك المنطقة لتقرير الخطط التي تتعلق بحياتهم ومعيشتهم اليومية. ومن شأن هذا الالتزام أن يجعل من ممارسة اللامركزية في الأداء الحكومي العام أن يوفر للمواطن داخل المحافظات إمكانية أن يكون صاحب القرار في تحديد مجالات الانفاق سواء فيما يتعلق بالصناعة او التعليم او التدريب المهني وغيرها.	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الهدف الرئيس	إفساح المجال امام المواطنين للمشاركة في صياغة مستقبلهم وتحديد اولوياتهم
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	اصدار النظام الخاص بانتخابات مجالس المحافظات واجراء الانتخابات في العام ٢٠١٧
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس شؤون حياتهم اليومية ومن ضمنها الخدمات التي يحصلون عليها، والرقابة المباشرة والمحلية على مجريات صناعة القرار
وجه الصلة	يتقاطع هذا الالتزام مع ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية من خلال إرساء عملية تخطيط لامركزية تسمح للتخطيط أن يبدأ من القاعدة في المحافظات الى مركز القرار بما يجعل من الاستجابة والنقاش في مركز صنع القرار هي استجابة لأولويات المواطن في موقعه.
الطموحات	تطمح الحكومة في أن يكون مسار اللامركزية وما يترافق معه من تشجيع عملي للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي، مدخلاً مباشراً لجعل الأداء الحكومي العام أكثر تماساً مع الجمهور وأقرب اليه، وبما يمكنه من مراقبة الأداء الحكومي بشكل فاعل وأكثر شفافية.

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/٣/٣٠	٢٠١٧/١/١	١. إقرار مشروع نظام تقسيم الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات من قبل مجلس الوزراء
٢٠١٧/٣/٣٠	٢٠١٧/١/١	٢. إقرار النظام الداخلي لمجالس المحافظات من قبل الحكومة
٢٠١٧/٣/٣٠	٢٠١٧/١/١	٣. حملة لشرح قانون اللامركزية وطريقة عمل انتخابات مجالس المحافظات ٣.١. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية وورش العمل التثقيفية حول قانون اللامركزية في مختلف أنحاء المملكة حيث ستكون الفئات المستهدفة حسب خطة التوعية والتثقيف على سبيل المثال ولا الحصر: فئات الشباب، فئات المرأة، الجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات الحكومية والخاصة والأحزاب والمجتمع المحلي والأشخاص ذوي الإعاقة. (سيتم تنفيذ الأنشطة من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).
٢٠١٧/٧	٢٠١٧/٧	٤. إجراء الانتخابات لمجالس المحافظات

الالتزام رقم ٦: تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً

اتاحة الوصول للمعلومات واستخدام التكنولوجيا والابتكار لزيادة الخدمات العامة في مجال الصحة

تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/٢/١ - ٢٠١٨/٨/٣٠	تحديد فيما اذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	وزارة الصحة
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	تفتقر مستشفيات وزارة الصحة للحوسبة وتزويدها بتطبيقات متكاملة من أنظمة معلومات المستشفى والتي تؤدي بالضرورة الى رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وتحسين أداء هذه المستشفيات ، والسيطرة على تكاليفها. وكون هذه المستشفيات من أكثر المراكز خدمةً للجمهور، فان افتقادها للربط مع مراكز صحية وطنية أخرى، يقلل من إمكانيات تقديمها لخدمات أكثر سرعة وجودة
الهدف الرئيس	تعزيز البنية التحتية للمستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة بهدف زيادة قدرتها على تقديم الخدمات الطبية للمواطنين من خلال ربطها بشبكة المعلومات ومع المراكز الطبية الأخرى
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	تجهيز البنية التحتية للربط الالكتروني ما بين مستشفيات وزارة الصحة وباقي المراكز الصحية والطبية الوطنية
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	تحسين مجموع الخدمات المقدمة إلى المواطنين في مجال الصحة وسهولة الوصول الى المعلومات
وجه الصلة	يتوافق هذا الالتزام أولاً مع مبدأ اتاحة الوصول للمعلومات لجمهور المستخدمين لنظام الرعاية الصحية والطبية في الأردن لغايات تلقي وتوفير خدمات رعاية صحية على مستوى أعلى. ويشمل جمهور مستخدمى نظام الرعاية الصحية في هذا المقام كلاً من المرضى والعاملين على تقديم الخدمات الطبية والصحية. كما يتوافق هذا الالتزام مع مبدأ تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار لزيادة حجم ونوع الخدمات الصحية المقدمة من قبل المستشفيات العامة التابعة للحكومة.
الظموحات	تعزيز خطوات وإجراءات الحكومة الأردنية في مسعاها لبناء الوصول الى نظام معلومات صحي وطني متكامل

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/٦/١	٢٠١٧/٢/١	١. قيام وزارة الصحة والأجهزة التابعة لها بإجراء مسح ميداني للمعلومات المتعلقة بخصائص المناطق التي توجد بها المستشفيات العامة التابعة لها، بحيث يتم تحديد طبيعة احتياجات الرعاية الصحية المطلوبة في المناطق.
٢٠١٧/٨/٣٠	٢٠١٧/٦/١	٢. إجراء فحص لمتطلبات ادخال البيانات والمعلومات في المراكز الصحية
٢٠١٧/٩/١٥	٢٠١٧/٧/١٥	٣. إجراء تقييم لإمكانيات المستشفيات التقنية من زاوية المعدات والتجهيزات والخبرة
٢٠١٨/٨/١٥	٢٠١٧/١٠/١٥	٤. تدريب للكادر الطبي يشمل تدريب الاطباء على كيفية تعبئة وإدخال النماذج الالكترونية مثل التبليغ عن الوفيات، التصنيف والترميز الدولي لأسباب الوفيات، والتصنيف والترميز الدولي لأسباب الامراض؛ في مستشفيات وزارة الصحة، بالإضافة الى تدريب الكادر الطبي للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (بحسب مقترح من مؤسسة ميزان لحقوق الانسان)
٢٠١٨/٣/١	٢٠١٧/١٠/١٥	٥. البدء في توفير احتياجات البنية التحتية للربط الالكتروني مثل المعدات والشبكة في مستشفيات وزارة الصحة

الالتزام رقم ٧: تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن

اتاحة الوصول للمعلومات واستخدام التكنولوجيا والابتكار لزيادة الشفافية والمساءلة

تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٧/٨/٢٠	تحديد فيما اذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد	
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	الحكومة الأردنية	
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية	
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع	
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	يسعى هذا الالتزام في المقام الأول الى تفعيل خطط الحكومة الأردنية للنهوض بمشروع الحكومة الالكترونية على نحو جاد وشامل، في حين يُركز على انشاء آلية ضمن المشروع الالكتروني الوطني توفر منفذاً للجمهور للاطلاع على مجرى تنفيذ الحكومة لخططها واجراءاتها ومشاريعها بشكل تفاعلي.	
الهدف الرئيس	تعزيز رقابة الجمهور التفاعلية على أداء الحكومة واجراءاتها في تنفيذ الخطط والمشاريع	
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	إطلاق بوابة مركزية الكترونية لمتابعة الخطط والتقدم المحرز في التنفيذ من قبل المواطن، وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين؛	
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	زيادة المصداقية العامة؛ تعزيز رقابة المواطنين؛ تحسين مستوى خدمات الجهاز العام؛ تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام	
وجه الصلة	يتقاطع هذا الالتزام مع مبدأ تعزيز المشاركة الشعبية في مراقبة الأداء الحكومي العام، من خلال استخدام التكنولوجيا من أجل المساءلة وتعزيز الشفافية	
الطموحات	تطمح الحكومة الأردنية الى تعزيز صورة من الوضوح والاستقرار فيما يتعلق بإجراءات الجهاز العام وأدائه لدى المواطنين، باستخدام تكنولوجيا المعلومات، في سياق الخطة الاستراتيجية العامة للحكومة في تعزيز بنية مجتمع المعرفة والشفافية.	
مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
١. إطلاق البوابة المركزية الالكترونية www.plan.gov.jo كجزء من برنامج الأردن ٢٠٢٥	٢٠١٧/١/١	٢٠١٧/١/٣٠
٢. اعتماد إجراءات لإلزام دوائر الجهاز العام بنقل المعلومات عبر البوابة	٢٠١٧/٢/٢٠	٢٠١٧/٤/٢٠
٣. تخصيص ضباط ارتباط بين الدوائر وإدارة البوابة؛	٢٠١٧/٥/١	٢٠١٧/٦/١
٤. وضع جدول منتظم لنقل المعلومات من الدوائر عبر البوابة	٢٠١٧/٥/١	٢٠١٧/٦/١
٥. تصميم نظام للكشف الدوري على كفاءة المعلومات والبيانات التي تقدمها البوابة وسهولة استخدامها من قبل المواطنين من خلال استبيانات دورية على الموقع الإلكتروني ومن خلال وسائل ميدانية لقياس الراي (عينة عشوائية، مقابلات هاتفية، زيارة دوائر الجهاز العام).	٢٠١٧/٦/٢٠	٢٠١٧/٨/٢٠

الالتزام رقم ٨: تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

اتاحة الوصول للمعلومات والمساءلة

تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٧/١/٣٠		تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام		وزارة المالية
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام		يسعى هذا الالتزام لزيادة مستوى الإفصاح عن البيانات المالية الخاصة بالجهاز الحكومي العام. ويتوافق هذا الالتزام مع متطلبات وثيقة الأردن ٢٠٢٥ الخاصة بتوسيع إطار الإفصاح المالي لتشمل البلديات والجامعات وسلطة منطقة العقبة والشركات المملوكة للحكومة.
الهدف الرئيس		زيادة مستوى الشفافية في نشر البيانات المالية
وصف مختصر لطبيعة الالتزام		اصدار تعليمات تنفيذية من الحكومة لإلزام دوائر الحكومة بنشر بياناتها المالية، بما في ذلك نشر الحسابات الحكومية المجمعّة
التحدي الذي يعالجه الالتزام في اطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة		مكافحة الفساد، وسهولة الوصول إلى المعلومة، تشجيع الإصلاح المالي
وجه الصلة		يتقاطع هذا الالتزام بشكل أساسي مع مبدأ اتاحة الوصول للمعلومات لغايات المساءلة والشفافية في الإجراءات الحكومية.
الطموحات		تطمح الحكومة الأردنية في ترسيخ الإفصاح المالي في أجهزتها العامة كقاعدة، وليس كإجراء طارئ أو عارض لمرة واحدة. وتسعى في هذا السياق الى التأسيس لثقافة عامة في الجهاز العام تقوم على دورية الإفصاح المالي والكشف المنتظم عن بياناتها المالية.
مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ		
تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	
-	٢٠١٧/١/١٥	١. نشر الحسابات الحكومية المجمعّة لعام ٢٠١٥، بهدف زيادة الشفافية والافصاح المالي بحسب قرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم ٥٤١١
-	٢٠١٧/١/٣٠	٢. صدور تعليمات حكومية لكافة دوائر الحكومة بتقديم جدول زمني ومنتظم للإفصاح عن بياناتها المالية

الالتزام رقم ٩: تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية

اتاحة الوصول للمعلومات		
تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/٩/٣٠ - ٢٠١٨/٦/٣٠	تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد	
الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام	وزارة البيئة	
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ	وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في اطار الموضوع	سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة
الوضع الراهن أو المشكلة التي يعالجها الالتزام	تسعى الحكومة الأردنية للمشاركة جنباً الى جنب مع المجتمع الدولي وجيرانها لإيجاد آليات للتصدي لانبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية، من خلال انتاج سياسات محلية يشارك المجتمع المدني والجمهور في صياغتها	
الهدف الرئيس	التصدي للتغيرات المناخية وآثارها والتكيف معها على مجمل الخدمات المقدمة للجمهور	
وصف مختصر لطبيعة الالتزام	تطوير سياسات تنفيذية على المستوى الوطني تتعلق بتحديد آثار التغيرات المناخية على الأردن والتصدي لها والتغير معها	
التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة	تحقيق مجتمعات أكثر أمناً؛ المخاطر والكوارث والمخاطر البيئية	
وجه الصلة	ينقطع هذا الالتزام مع مبدأ اتاحة الوصول للمعلومات، وبالتحديد تلك المتعلقة بالمخاطر المحتملة للتغيرات على الصعيد البيئي، ومن شأن اتاحة الوصول الى هذه المعلومات أن يُوفر للجمهور قاعدة معرفية تمكنه من مساعلة الحكومة وأجهزتها عن فاعلية الإجراءات المتخذة للحد من هذه المخاطر وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.	
الطموحات	تطمح الحكومة الأردنية في تصميم سياسات عملية وواقعية تسهم في بناء جاهزية أجهزتها، وجاهزية الجمهور، للتعامل مع مخاطر التغيرات المناخية	
مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
١. تطوير سياسات تستند الى المعايير الدولية الفضلى من خلال العمل مع المراكز العلمية والبحثية في الأردن، بالاستناد الى سياسة التغيير المناخي المُعدة في ٢٠١٣	٢٠١٧/٩/٣٠	مستمر
٢. وضع المعرفة المتوفرة بين يدي الجمهور من خلال نشرها على نحو يسهل فهمه واستيعابه، من خلال العمل على مع الصحف ووسائل الإعلام، ومن خلال تعزيز إطار نشر البلاغات الوطنية لانبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن	٢٠١٨/١/١	مستمر
٣. العمل مع البرلمان للنظر فيما يلزم من إجراءات تشريعية في الجانب المتعلق بالعمل الوقائي.	٢٠١٨/١/١	مستمر

الالتزام رقم ١٠ : تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة

استخدام التكنولوجيا لإتاحة الوصول الى المعلومات الحكومية وزيادة شفافية العمل الحكومي

<p>تحديد فيما إذا كان الالتزام جديداً أم التزاماً جاري العمل به التزام جديد</p>	<p>تاريخ بدء تنفيذ الالتزام وتاريخ نهاية التنفيذ ٢٠١٧/١/٥ - ٢٠١٨/١٢/٣٠</p>	
<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>	<p>الجهة التي تقود تنفيذ ما ورد في الالتزام</p>	
<p>سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة</p>	<p>وزارات الحكومة، الدوائر الحكومية، المؤسسات الحكومية</p>	<p>الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ</p>
<p>سيتم تحديدها عند بداية تنفيذ الخطة</p>	<p>منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكالات متعددة، المجموعات العاملة في إطار الموضوع</p>	<p>الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ</p>
<p>تسعى الحكومة الأردنية من خلال تنفيذها لسياسة البيانات المفتوحة الى إتاحة الحصول على بيانات بحوزة الجهات الحكومية ما لم يتم اعتبارها سرية أو انتهاكاً للخصوصية، من خلال توفير هذه البيانات بشكل حر ومجاني لمستخدميها ضمن شروط يتم تحديدها بدقة.</p>		
<p>العمل على تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة بالأداء الحكومي وإتاحة الفرصة للرياديين للإبداع والابتكار في تطوير الخدمات، بالإضافة الى زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية رسم السياسات واتخاذ القرار.</p>	<p>الهدف الرئيس</p>	
<p>تنفيذ سياسة إتاحة البيانات المفتوحة من قبل الحكومة ودوائرها وتقييم جودة البيانات المفتوحة</p>	<p>وصف مختصر لطبيعة الالتزام</p>	
<p>سهولة الوصول إلى المعلومة، تشجيع الإصلاحات وتعزيز مصداقية الحكومة.</p>	<p>التحدي الذي يعالجه الالتزام في إطار التحديات التي تواجه شراكة الحكومات الشفافة</p>	
<p>يقاطع هذا الالتزام ويتصل مباشرةً بمبدأ تعزيز استخدام التكنولوجيا الجديدة من أجل توفير فرص لمشاركة المعلومات وتبادلها، كما يفي بمتطلبات مبدأ استخدام التكنولوجيا لتعزيز المشاركة العامة والتعاون في صنع القرار؛ وتوفير المزيد من المعلومات في النطاق العام لتمكين الجمهور من فهم عمل الحكومة والتأثير على قراراتها.</p>	<p>وجه الصلة</p>	
<p>تطمح الحكومة الأردنية في أن يسهم توفير الكم الهائل من المعلومات والبيانات بحوزتها بشكل مفتوح، في نمو الاقتصاد المجتمعي وتحفيز بيئة حاضنة للابتكار والريادة في سياق تطوير خدمات وموارد مالية جديدة، بالإضافة الى تمكين المجتمع المدني من التخطيط البرامجي الفعال، باستخدام هذه البيانات، لفائدة المجتمع وازدهاره.</p>	<p>الظموحات</p>	

تاريخ نهاية التنفيذ	تاريخ بدء التنفيذ	مؤشرات التنفيذ: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها وتاريخ لنهاية التنفيذ
٢٠١٧/١/٣٠	٢٠١٧/١/٥	١. تشكيل لجنة مشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة بعضوية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات ذات العلاقة، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.
٢٠١٧/٥/١	٢٠١٧/٢/١	٢. طرح مسودة لسياسة إتاحة البيانات المفتوحة للتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة ومن ضمنها المجتمع المدني
٢٠١٧/٨/٥	٢٠١٧/٥/٥	٣. إتمام واستكمال الصياغة النهائية لمسودة السياسات ورفعها لإقرارها من قبل مجلس الوزراء
٢٠١٧/١٠/١	٢٠١٧/٩/١	٤. نشرُ والاعلان عن المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة، وبما في ذلك طرائق جمع وتخزين هذه البيانات لضمان إمكانية استخدامها ومعالجتها.
٢٠١٨/١/١	٢٠١٧/١٠/١	٥. تطوير وإصدار أدوات لقياس جودة البيانات المفتوحة المتوفرة ونشر تقارير ربعية
٢٠١٨/١٢/٣٠	٢٠١٨/١/١	٦. تصميم برنامج لقياس قدرات الدوائر الحكومية فيما يختص بنشر البيانات الحكومية المفتوحة، وعلى اثره تنفيذ برنامج لرفع الكفاءة وبناء القدرات

١٠. مصفوفة الالتزامات

الالتزام	ملخص الالتزام	توقيت الالتزام	الجهة التي تقود تنفيذ الالتزام	الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ
١. تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات	اجراء مراجعة للمنظومة التشريعية وتحديد الإشكاليات القائمة في الممارسات ونظم إدارة المعلومات وطرح حزمة تعديلات تشريعية واجرائية	٢٠١٧/١/١-٢٠١٨/١١/٣٠	وزارة الثقافة	سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ
٢. تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة	تقديم معلومات عن عمل المحاكم بوسائل تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها وبما يتناسب مع طبيعة ونوع الإعاقة.	٢٠١٧/١/١-٢٠١٧/١٢/٣٠	وزارة العدل	سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ
٣. تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام	تصميم وتنفيذ إطار فني لحصر الممارسات الفضلى الواجب القيام بها لتعزيز حرية الإعلام، وبما يتضمن وضع حزمة من التعديلات التشريعية أمام البرلمان للنظر فيها	٢٠١٧/١/١-٢٠١٨/٦/٣٠	مكتب وزير الدولة لشؤون الإعلام	سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ
٤. تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء	أ. انشاء قاعدة بيانات الكترونية موحدة لشكاوى المواطنين تضمن لهم استخدامها ومتابعة الإجراءات الخاصة بالشكاوى في كافة مراحلها. ب. انشاء نظام الكتروني لإدارة عملية استقبال الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها، ومتابعة معالجتها بكافة مراحلها على قاعدة احترام المساواة والعدالة والشفافية.	٢٠١٧/١/١-٢٠١٨/١١/٣٠	أ. وزارة تطوير القطاع العام ب. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ
٥. اصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠١٧	اصدار النظام الخاص بانتخابات مجالس المحافظات واجراء الانتخابات في العام ٢٠١٧	٢٠١٧/١/١-٢٠١٧/٣/٣٠	وزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي	سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ

سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ	وزارة الصحة	٢٠١٧/٢/١-٢٠١٨/٨/٣٠	تجهيز البنية التحتية للربط الالكتروني ما بين مستشفيات وزارة الصحة وباقي المراكز الصحية والطبية الوطنية	٦. تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً
سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ	الحكومة الأردنية	٢٠١٧/١/١-٢٠١٧/٨/٢٠	إطلاق بوابة مركزية الكترونية لمتابعة الخطط والتقدم المحرز في التنفيذ من قبل المواطن، وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين؛	٧. تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن
سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ	وزارة المالية	٢٠١٧/١/٣٠-٢٠١٧/١/١	اصدار تعليمات تنفيذية من الحكومة لإلزام دوائر الحكومة نشر بياناتها المالية، بما في ذلك نشر الحسابات الحكومية المجمعة	٨. تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي
سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ	وزارة البيئة	٢٠١٧/٩/٣٠-٢٠١٨/٦/٣٠	تطوير سياسات تنفيذية على المستوى الوطني تتعلق بتحديد آثار التغيرات المناخية على الأردن	٩. تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية
سيتم تحديدها في مرحلة التنفيذ	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٠١٧/١/٥-٢٠١٨/١٢/٣٠	تنفيذ سياسة اتاحة البيانات المفتوحة من قبل الحكومة ودوائرها وتقييم جودة البيانات المفتوحة	١٠. تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة